

المحضر النهائي للجلسة الحادية والستين بعد المائتين لمؤتمر نزع السلاح

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف

يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد م. ج. دهانابالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد غ • ف • بيد ينكوف	
السيد ب • ي • سكوموروخين	
السيد س • ف • كوبيتش	
السيد ت • ف • د ميتريتشيف	
السيد ف • ي • اوستينوف	
السيد ف • ف • برياخين	
السيد ل • أ • نوموف	
السيد ج • أ • انتسيفيروف	
السيد ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ر • غارسيا موريتان	<u>الارجنتين</u>
السيد ر • فيامبروسا	
السيد ر • باتلر	<u>استراليا</u>
السيد ر • روو	
السيدة ج • كورتني	
السيد ه • فيخينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد م • غردتس	
السيد س • سوتوارد ويو	<u>أندونيسيا</u>
السيد ن • ويسنومويرتي	
السيدة ب • رمضان	
السيد اندراجاتي	
الآنسة ر • تنزيل	
السيد ن • كامياب	<u>جمهورية ايران الاسلامية</u>
السيد ج • زاهرنيا	
السيد ف • شاهابي	
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابرأس	
السيد م • بافيزي	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ق • نياز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا السيد س. دي كيروز دوارته	<u>البرازيل</u>
السيد م. دوياس	<u>بلجيكا</u>
السيد ق. تيلالوف السيد ب. بويتشيف السيد ك. براموف	<u>بلغاريا</u>
السيد يو مونخ مونخ غي السيد يوبي شين تن السيد يوثان تون	<u>بورما</u>
السيد س. توربانسكي السيد ع. تشيمبينسكي السيد ي. سيالوفيتش السيد ت. سترويغاس السيد ك. كاستيليو راميريز	<u>بولندا</u>
السيد م. فيفودا السيد أ. تسيما السيد ي. ماتوشيك	<u>بيرو</u> <u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد عبد القادر طفسار السيد ه. روزه السيد ه. ثيليكه السيد ف. ساياتز السيد ا. داتكو السيد ت. ماليسكانو السيد ب. بالوي السيد أ. كريتو السيد أ. بوبسكو	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الالمانية</u>
السيدة ايساكي ايكانغا كابيبيا السيد ج. دانابالا السيد ه. م. ع. س. باليهكارا السيد ب. كاريا واسام السيدة م. ب. ثيورين	<u>رومانيا</u> <u>زائير</u> <u>سري لانكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • ايكيوس الآنسة أ • بوليه السيد ه • برغلوند السيد ل • أ • فنجرين السيدة أ • م • لاو	<u>السويد</u>
السيد تشيان جيا دونغ السيدة وانغ شووين السيد ليانغ ديفنغ السيد لن تشنغ السيد زانغ فيدونغ السيد سو كايمنغ	<u>الصين</u>
السيد ف • دي لافورس السيد ه • ريني	<u>فرنسا</u>
السيد أ • غارسيا غارسيا	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • ا • بيسلي السيد ج • ر • سكينر السيد ر • ج • روشون	<u>كندا</u>
السيد ك • لتشوغا هيفيا السيد ب • نوليس موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ابراهيم حسن الآنسة وفاء بسيم السيد أحمد ماهر عباس	<u>مصر</u>
السيد محمد الشرايبي السيد عمر هلالي	<u>المملكة المغربية</u>
السيد أ • غارسيا روبليس السيدة ز • غونزاليس اي رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد ل • ج • ميدلتون السيد د • أ • سلين	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ارد مبلغ السيد س • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد أ • أوبوه السيد ل • أ • اكينديلي السيد س • ف • اوديديبا	<u>نيجيريا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • دوبي	<u>الهند</u>
السيد ش • كانت شارما	
السيد د • مايستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ج • راماكرا	<u>هولندا</u>
السيد ر • ج • أكرمان	
السيد ن • كلين	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ن • كاريرا	
السيد ر • هورن	
السيد ر • نورمان	
السيد ب • كوردين	
السيد ه • كالهون	
السيد بيرسي	
السيد ج • باكيت	
السيدة ك • كريتنبرغر	
السيد م • ايماي	<u>اليابان</u>
السيد م • كونيشي	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • ايشيغوري	
السيد م • ميخايلوفيتس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ا • سوي	<u>المدير العام لمكتب الأمم المتحدة</u>
	<u>في جنيف</u>
السيد ر • جايبال	<u>الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح</u>
	<u>والممثل الشخصي للأمين العام</u>
السيد ف • بيراساتيغوي	<u>الأمين العام المساعد</u>
	<u>لمؤتمر نزع السلاح</u>

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يوصل المؤتمر اليوم النظر في المسائل المعلقة ، كما يتجلى في برنامج العمل السنوي اعتمد في بداية دورته لعام ١٩٨٤ . ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لمن يرغب من الأعضاء ، أن يشير أى موضوع له صلة بعمل المؤتمر .

وكما تعلمون ، ستعقد جلستنا العامة الأخيرة يوم الخميس . وأتوى في تلك المناسبة ، الدعوة لعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لنظر بعض المسائل التنظيمية المعلقة . فإن لم يكن ثمة من اعتراض ، فسنعرض وفق ذلك .

وقد تقرر ذلك .

وسنبحث في تلك الجلسة غير الرسمية نتائج المشاورات التي جرت في أفرقة الاتصال المنشأة للنظر في المقترحات المقدمة بموجب البنود ١ و٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال ، وهي الأفرقة التي واصلت اجتماعاتها حتى الآن ، وستواصلها اليوم وغدا . وينبغي لنا أيضا أن ننظر فني الرسالة التي وجهها الي رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد عممت تلك الرسالة بوضعها في صناديق بريد الوفود في ١٧ نيسان / ابريل ، وتعمم أيضا الآن لمعلومية الأعضاء .

ولدى في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو كوبا ، والسويد ، وبورما ، ورومانيا ، وباكستان ، والسنغال والصين .

وأعطي الآن الكلمة لممثل كوبا ، السفير لتشوفا .

السيد لتشوفا هيفيا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد السفير دانابالا ،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تقديركم لما تبذلون من جهود للسير قدما بأعمال المؤتمر . وكما فعل سلفكم في الرئاسة ، السفير داتكو ، فقد سلكتم سبيل الاقناع وعملتكم على مساعدتنا فسي التقدم بعملنا .

على أنه من الجلي أننا أبعد ما نكون عن عملية التفاوض الجديدة . فنحن أبعد ما نكون عن الاستعاضة عن العبارات الرنانة الخسوفائية ، وأساليب الدعاية بمنجزات محددة تساعدنا على تحقيق ما تصبو اليه البشرية ، أى نزع السلاح ، وتبديد جو الحرب الذي يخيم اليوم على العالم وتوطيد أسس متينة للتعاون بين جميع الأمم .

ان الحالة الجديدة والخطيرة التي نجد فيها أنفسنا لا ترجع يقينا الى بنية المؤتمر . أنها ترجع الى الموقف المولع بالحرب الذي تفقه دولة كبرى ، وهي الولايات المتحدة ، والدعم الحماسي المشابه من بعض حلفائها . ولسنا بحاجة الي كبير عناء للتوصل الى هذا الاستنتاج فالوقائع بارزة للعيان . وأما فيما يتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية ، فثمة مقدار مهيب من الوثائق ، وخبرة واسعة تجمعت في مدى عشرين عاما كانت المسألة فيها قيد المناقشة ، ومسح ذلك لا تزال الولايات المتحدة تعتبر أننا بالكاد اتخذنا الخطوات الأولى بخية الوصول يوما ما الى مرحلة التفاوض . والحالة لا تختلف بالنسبة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد تعذر في هذا المجال حتى مجرد انشاء هيئة فرعية ذات ولاية محددة . وتواجه مسألة منع سباق التسلح في الفضاء نفس العقبات . ونقول ببساطة انه لا توجد رغبة في التفاوض .

ويمكننا أن نضيف الكثير الى القائمة ، مما نشعر به ويشعر به الرأى العام العالمي من أمور
مثبطة للعزيمة •

ففي نهاية هذا الجزء الأول من الدورة السنوية للمؤتمر ، السماة دورة الربيع ، لا يبدو
المنظر أمامنا نظرا ، وممرعا كالذى يناسب هذا الفصل من العام ، بل يبدو منظرا قطبيا مقسرا ،
وسرابا وأوهاما • وندر أن رأينا من قبل في مجال العلاقات الدولية ، مثل هذه الحملة المستمرة
الخادعة من التلاعب بالرأى العام وتشويه الحقائق كالذى نشهده اليوم •

وتتسم الفترة الراهنة برفض التفاوض ، والمقصود طبعا التفاوض بحسن نية • فلا يوجد
ولو محفل واحد يستدل على تحقق منجزات ايجابية فيه ، سياسيا ، أو اقتصاديا ، أو عسكريا •
وعليه فان الحالة الشبيهة بالشلل للمؤتمر انما تتبع من خارج اطاره • فهناك سياسة كامليسة
تقوم على تجنب الالتزامات ، الثنائية والمتعددة الاطراف سواء • فالتفاهم مرفوض في مجال نزع
السلح ، لأن الهدف هو احراز تفوق عسكري ثم التفاوض من مراكز القوة • وفي الوقت الذى يجرى
الحدث فيه عن السلام توضع أسلحة ذات قوة تدمرية كبيرة • ولقد أعلن وزير دفاع الولايات
المتحدة في اجتماع لمنظمة حلف شمال الأطلسي عقد في تركيا أنه لن يتفاوض في أية معاهدة
تحظر الأسلحة المضادة للقذائف • وتطلب ادارة الطاقة في الولايات المتحدة موازدا اضافيصة
لاعداد موقع جديد في صحراء نيفادا للتجارب الجوفية للأسلحة النووية في اطار خطة طوبليسة
الأجل ستكلف مليارات من الدولارات لمضاغة الأسلحة النووية التي تطلق من البر والجو والبحر •

وبينما يجدد المؤتمر منذ سنتين لاستهلال مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية تحضرسر
حكومة الولايات المتحدة موقع تجارب في *Abute Mesa* في ولاية نيفادا بغية اجراء حوالي • ٣ تجربة
نووية في ١٩٨٥ ، لأن المكان لم يعد يتسع لهذه التجارب في موقع *Yuca Flats* • ويزعم البعض
هنا أن العائق هو التحقق ، في حين أنه معلوم للجميع أن مشاكل التحقق قد حلت من حيث
الجوهر كما أكد ذلك للتوفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية
لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وكما بين الأمين العام للأمم المتحدة منذ ٢٢ سنة خلنت •
فالتحقق ليس هو الذى يحول دون التفاوض ، فالذى يحول دونه هو برنامج التجارب النووية
المرسوم للسنوات القادمة والذى لا يرغب في التخلي عنه •

ولا يراد التفاوض في المؤتمر حول المسائل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى ونسزع
السلح النووى ، بحجة أن هذه المسائل تعود للمفاوضات الثنائية ، وهكذا ينسون ما قيل في
وثيقة سنة ١٩٧٨ وأكد من جديد في سنة ١٩٨٢ : " بما أن عملية نزع السلاح تؤثر على المصالح
الحيوية الأمنية لجميع الدول ، فيجب على هذه الدول أن تعنى وتسهم بشكل نشط بتدابير نزع
السلح والحد من الأسلحة " • وينسى أيضا السبب الحقيقي لوجود هذه الهيئة ، بالرغم مما
يلهج به في مناسبات أخرى من مديح يخدم مصالح ذاتية ، كالذى حدث في الأسبوع الماضي ،
حين قدمت الولايات المتحدة مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • ومن الجلي أنه حفظا
للمظاهر ، يتظاهر بتقدير الاحترام للمؤتمر ، علما بأن هذا الاحترام لا وجود له في الواقع •

وتجدر الملاحظة بصورة عابرة أنه قد شنت حملة ضخمة من الدعاية حول حظر الأسلحة
الكيميائية ، الذى لا يشك أحد في أهميته ، ولكنها لا يمكن أن تكون ستارا من الدخان يخفي
انعدام الحوار البناء حول المسائل الجوهرية الأخرى ، وهو الهدف في الواقع • ان استخدام

الأسلحة الكيميائية لهو أمر من الخطورة بحيث أن شعب فييت نام لا يزال يعاني من آثار الأسلحة التي استخدمتها في أراضي القوات المسلحة للولايات المتحدة ، منذ سنوات عديدة • ولنسباً جميعاً مصلحة في حظر الأسلحة الكيميائية ، ولا حاجة لتلقي دروس في استحسان عقد معاهدة لهذا الغرض ، والذي يهم في الواقع أن نرى هل أن هذا المشروع هو وثيقة جديدة أم أنه نص حشي بالفخاخ المعدة بالضبط للحيلولة دون اعتماده •

• وان التوقعات المرتقبة للدورة القادمة للمؤتمر لا تملك إلا أن تكون أقل بعثاً على التفاؤل • فقد أعلن من قبل أن بنود الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة النووية لن تراعى في السنة القادمة • وأعلن رئيس الولايات المتحدة " أن أي اتفاق يمكن إبرامه خارج الاتفاقات التي تنظم من قبل الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي لا تعتبر ذات فائدة شاملة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها • وترفض الولايات المتحدة التعهد بأن لا تكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية • فليس ثمة من بصيص أمل بالنسبة للمفاوضات " •

ان مناخ المجابهة القائم في العلاقات الدولية والذي يحدد سير المؤتمر يسوء يوماً بعد يوم • فقد حل التهديد ، والعداوة ، والعدوان محل الحوار • فسياسة احزاب الحرب تتجلى بوضوح في الحالة في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ، وتسهم في تفاقم التوترات القائمة فسي العالم أجمع • وتقابل الجهود المشكورة التي بذلتها بلدان المجموعة المسماة كونتا دورا لحمل الخلافات عن طريق الحوار وبطريقة سلمية ، تقابل هذه الجهود ببث الألغام في موانئ نيكاراغوا ، واستخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي أدان ذلك التصرف ، والاعلان بأن أي قرار بهذا الشأن لن يعبأ به ، ومن جهة أخرى ، يتسارع الاحتلال العسكري الفعلي لهندوراس ، ويلجأ الى الارهاب ، ويكثف العدوان مع ازدياد الرأي العام واحتقار الالتزامات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة •

ونحن جميعاً على علم بأن نتائج الحالة الدولية سلبية ، غير أن البلدان المهمة بانها ركود الراهن في المفاوضات ، والتي تشكل الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي ، كما يتبين كل سنة من القرارات التي تتخذها الجمعية العامة والتي تدعو للحوار على قدم المساواة بغية التقدم نحو هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، ستواصل هذه البلدان الضغط بقوة وعزيمة كي تفضي أعمال المؤتمر الى نتيجة ، رغم العقبات القائمة • وستمنى في النهاية بالفشل تلك المناورات التي يلجأ اليها لاخفاء الحقيقة عن الرأي العام ، كما يتبين من بعض الدلائل على ذلك •

والمهم أن يبين المؤتمر بأمانة هذا الحقم في المفاوضات ، في تقريره الى الجمعية العامة ، فلا يشارك ، بصمته ، في الأكاذيب التي تستهدف الرأي العام ، والمهم أن يعزز سلطته ويؤدي مهامه بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة ، وأن يعلن موقفه من الأحداث الواقعية ويعلن أنه لو وجدت الارادة السياسية لدى المجموعة الصغيرة من الدول التي تعرقل المفاوضات لأمكن التوصل الى اتفاقات ايجابية • تلك هي الرسالة التي يجب أن نبليها للرأي العام الدولي كلما اقتضى الأمر ذلك •

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات

الرقيقة التي وجهها للرئاسة •

وأعطي الآن الكلمة الى ممثل السويد ، السفير ثيورين .

السيدة ثيورين (السويد) : تقترب الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها •

ونحن نجتمع في وقت يتواصل فيه دون هوادة سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • فقد أطلق من عقاله • ووفقاً لمعلومات معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد أضافت الولايات المتحدة الى ترسانتها قنبلة واحدة تعادل قنبلة هيروشيما (١٢ر٥ كسط) في كل ٣٠ دقيقة خلال مدة ٣٨ سنة ، ليلا ونهارا ، وسبعة أيام في الاسبوع • وضاعف الاتحاد السوفياتي القوة التفجيرية لمخزوناتة النووية الى نفس المستوى تقريبا • وحتى أنه يجسرى وزع واستحداث أسلحة نووية جديدة أشد زعزة للاستقرار ، وبمعدل متسارع •

ونحن نجتمع في وقت تضاف فيه الى سلم التصعيد درجات جديدة قد تشير أوهامسا

خطيرة ، وهي أن في الأماكن حصر الحرب النووية ضمن حدود أوروبا • غير أن نظريات التصعيد الأفقي تنذر بنشر النزاعات العسكرية من منطقة لأخرى •

والذي يضرى سباق التسلح النووي ، هو ، من جهة ، الأمل الوهمي ببلوغ التفوق

والمناعة ، ومن جهة أخرى الخوف المشترك بين الدولتين النوويتين الكبيرين من سعي الجانب الآخر الى بلوغ القدرة على تسديد الضربة الأولى •

وان تجارب الرؤوس الحربية الجديدة والجهود التي تبذل لاستخدام الفضاء الخارجي

في حرب نووية طعب دورا كبيرا في هذا السياق •

وتوضع " في مختبرات الموت " الأسس لسباق تسلح نووي مكثف في السنوات والعقود

القادمة ، وفي ميادين تجارب الدول الكبرى وفي " أفركة التفكير " لأصحاب النظريات عسنة الاستخدام النووي ، التي تتصور نظريات استراتيجية وتعبوية جديدة لشن حرب نووية في السبر والفضاء •

ونحن نجتمع في وقت علمنا فيه للتو بالنتائج المتعلقة بالآثار المدمرة للجنس البشري

ولفظم دعم الحياة ، التي تحدثها في ظروف معينة الحرب النووية المحدودة • وأشير هنا الى التحذيرات من توقعات " الشتاء النووي " الذي يخشى نصف الكرة الشمالي ، و" السحاب النووي " الذي ينتشر أيضا الى نصف الكرة الجنوبي ويهدد الشروط ذاتها التي تقوم عليها الحياة البشرية على الأرض •

ونحن نجتمع في وقت يتزايد فيه تشكيك مواطني هذا الكوكب بحق أى دولة ، مهما تكن ،

باستخدام الأسلحة النووية ، وبخاصة أن تكون البادى باستخدام هذه الأسلحة •

وهذا الرفض ينبثق من مصادر عديدة : من منظمة الأمم المتحدة ، والكنائس ، والنقابات،

ورجال القانون الدوليين والمفكرين المتخصصين بالاستراتيجية •

فهل تجلى كما ينبغي هذا القلق المتزايد لدى الرأى العام في أعمالنا خلال الدورة

الأولى ؟

طبيعي أنه كان موجودا في العديد من البيانات التي أقيمت في المؤتمر ، ومع ذلك ،
يعد عدم التقدم كليا حين توشك جهودنا أن تدخل في ، أو حتى أن تقترب من ، المفاوضات
الواقعية حول القضايا النووية • فلقد عجزنا عن الاتفاق على الوقت وكيفية الشروع ، بل وحسبتي
على ضرورة القيام بذلك • ويبدو في بعض الأحيان أن لا وجود لحسن النية ، حتى من أجل
الشروع في مفاوضات حول المشاكل الحاسمة المتعلقة بالتدابير ذات الصلة بوقف سباق التسلح
النووي ونزع السلاح •

وأشير على وجه الخصوص إلى العقوبات التي أثرت أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق
وقف لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية من خلال معاهدة شاملة لحظر التجارب ، لوقف
سباق التسلح المنبثق في الفضاء الخارجي ، ولبدء العمل لمنع وقوع حرب نووية • وهذا العزوف
عن التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح يظهر في وقت لا يجرى فيه
أي تفاوض ثنائي بين الدولتين النوويتين العظميين •

ومن الحسير أن نتصور كيف تستطيع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الأحكام على هذا الأمر بوصفه انتهاكا للمادة السادسة من المعاهدة • والأمر الوحيد
المقبول هو التقدم الحاسم في " مفاوضات بحسن نية حول التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح
النووي في وقت مبكر ونزع السلاح النووي في السنوات القادمة " •

ان معظمنا سيشاركون بعد مرور ١٥ شهرا من الآن في المؤتمر الاستعراضي الثالث
لمعاهدة عدم الانتشار • وسيكون لهذا المؤتمر أهميته بالنسبة لمستقبل نظام المعاهدة فسي
عالم تنتشر فيه القدرة التقنية على التحول نحو الواقع النووي • وسيعقد مؤتمر قبل سنة ١٩٩٥
لتقرير هل ينبغي أن تبقى المعاهدة نافذة • وسيتخذ القرار من جانب أغلبية الدول الأطراف
في المعاهدة • فاذا كنا نريد تمديد المعاهدة - وترى السويد أنها حيوية من أجل السلام
والأمن الدوليين - يجب ألا نسمح بأن يعنى المؤتمر الاستعراضي الثالث بفشل آخر •

وان الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب من شأنه أن ييسر كثيرا نجاح المؤتمر
الاستعراضي ، وييسر كذلك التمديد المقبل لمعاهدة عدم الانتشار •

واني إذ أشعر بالقلق ، ألفت نظر المؤتمر إلى الإعدام التام للتقدم في هذه الدورة
للعمل في سبيل وضع معاهدة حظر شامل للتجارب • وتقع المسؤولية بثقلها على كاهل الدول
النووية التي تعترض التقدم نحو هذا الاتفاق وتعرض بذلك السلم والأمن للخطر •

فمن المصلحة الحيوية أن تبدأ الآن العمل من أجل مسألة الحظر الكامل للتجارب بخية
التوصل إلى اتفاق على معاهدة في وقت مناسب للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار •
ويتجلى هذا الهدف في الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ •

وقد نعلم جميعا أنه لا توجد عقبات تقنية تحول دون إبرام معاهدة للحظر الشامل •
ومن ثم يبدو بجلاء أن بعض الدول يولي أولوية للاستمرار في استحداث أنواع جديدة من الأسلحة
بدلا من الوفاء بالتزاماته النابعة من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار •
وهذا الموقف خطير وفيه قصر نظر •

وبرأينا أن كل تجربة نووية تشكل في الحقيقة تدربا على شن حرب نووية تجازف بتقويض الشروط اللازمة للحياة البشرية على هذا الكوكب • وسؤالي هو التالي : من الذى أعطى هذا الحق للدول النووية ؟ ثمة أغلبية ساحقة من مواطني هذا الكوكب يطرحون السؤال التالي : ممن الذى أعطاكم الحق بالتخطيط لحرب نووية والتدرب على شنها ؟

ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي أولوية لا فحسب للحكومات ، ولكن بخاصة للنساء والرجال على هذا الكوكب • وتقع على عاتقنا نحن الاستجابة لهذا المطلب •

لقد أسندت الينا الجمعية العامة في دورتها الأخيرة مهمة تتسم بالأولوية ، بأن نطرق موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وتعطي التطورات التقنية السريعة معنى خاصا يتسم بالالاحاح لعملنا بشأن هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح • فيجب عدم التلؤؤ في جهودنا الرامية الى وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وسيكون عملنا غدا في غاية الصعوبة اذا لم نبدأ العمل اليوم ، في وقت تستخدم فيه موارد مالية وعلمية هائلة في تغذية سباق تسلح فسي الفضاء منذر بالخطر ، ومزعزع للاستقرار وباهظ التكاليف •

وهذا السباق يؤثر على الجوانب الأساسية للأمن الدولي • وتبدو الدول العظمى العسكرية وقد استحوذت عليها غواية البحث عن الأمن غير المناعة الموهومة ، الفاجمة عن التفوق في حرب الفضاء • ولن ينجم عن هذا زيادة في الأمن • بل ان النتيجة ستكون زيادة في الخوف •

ولقد قام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كلاهما باجراء تجارب للمنظومات المضادة للتوابع ، وتوجد علاقة وثيقة بين استحداث الأسلحة المضادة للتوابع والمنظومات المضادة للقذائف وان انشاء الأسلحة الثنائية القدرة ، والممكن استخدامها ضد التوابع والقذائف التسيارية على السواء أمر ممكن • ومن الممكن أيضا أن يستخدم استحداث وتجريب الأسلحة المضادة للتوابع لاحباط المعاهدة بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية •

وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب الآن للمهمة التي أوكلتها اليه الجمعية العامة • فعلينا أن نحضر للمفاوضات الملحة بشأن ابرام معاهدة دولية تحظر جميع أسلحة الفضاء ، بما فيها الأسلحة الموجهة ضد أهداف في الفضاء • وينبغي التعجيل بانشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فالوقت ملح •

ان سباق التسلح النووي والريية العميقة بين الدولتين النوويتين الكبيرين لهما عاملان يميزان العالم اليوم بشكل يندر بالخطر • ويتعين ألا يدخر جهد لكسر هذه الحلقة الملحونة لزيادة التوترات وتعجيل سباق التسلح دون كايح له • ويجب علينا أن نشجع قيام الحوار وتوسيع نطاقه بين الدولتين النوويتين العظميين بشأن مفاهيم الأمن • ويتعين على جميع الدول غير المحايزة والمحايدة وكذا جميع الأعضاء في أحلاف المشاركة بنشاط في هذا الحوار ، الذى ينبغي أن تكون غايته استتباط طرق تعطي الأسبقية للإبعاد السياسية للأمن كالاتفراج ، ونزع السلاح ، وكذلك لتحسين الجهود الانمائية لتفريغ " القنبلة الاجتماعية " •

وينبغي بذل مالا يكل من الجهود لتشجيع تعزيز الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن طريق نزع السلاح ، والحد من الأسلحة وبناء الثقة • وستتطلب هذه الجهود مخيطة مبدعة ومهارات تربوية واقناعية • وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح ، ينبغي أن تكون جهة الوصل في هذه الجهود لجنة مخصصة لمنع نشوب حرب نووية •

وقبل خمس سنوات قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مشروع معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية معنونة " اقتراح مشترك من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العناصر الهامة في معاهدة لحظر استحداث ، ونتاج ، وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية " .

وتجرى منذ سنة ١٩٧٩ مداوالب في مؤتمر نزع السلاح بشأن ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية .

وجرت في السنة الماضية مناقشات ومفاوضات استقصائية في الفريق العامل المخصص بشأن حظر استحداث ونتاج الأسلحة الاشعاعية وحظر الحرب الاشعاعية بشكل هجمات على مرافق الطاقة النووية على السواء .

وان السويد لعلى استعداد للمشاركة بنشاط في مفاوضات بشأن هذين الموضوعين .
وان الأسلحة من هذا النوع لا وجود لها الآن . وهذه الحقيقة تتيح لنا التفاوض على اتفاقية نموذجية لحظر امكان استخدام هذه الأسلحة في المستقبل . وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقية على أحكام بشأن تدابير واقعية تهدف الى وقف البحث التطويرى لمنظومات الأسلحة الجديدة بل وحتى مفاهيم الأسلحة . وينبغي أن يكون هدفنا التوصل الى أحكام أكثر طموحا من تلك التي وضعت في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التخيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى .

ويود وفدى ، سعيا الى تيسير العمل بشأن الموضوع ألف ، أن يؤكد اقتراحا قسّم في اطار الفريق العامل المخصص في حزيران / يونيه من العام الماضي لوضع صيغة تعريف ثابت لمفهوم الأسلحة الاشعاعية ، يحل بحسب رأينا مشكلة عدم اضافة الشرعية على الأسلحة النووية .

وتعمل السويد بشأن مشكلة تحديد مفهوم الأسلحة الاشعاعية ابتداءً من أسلحة حزم الجزئيات التي ليس لها آثار تدمير جماعية والقائمة على مبدأ تسارع النشاط الاشعاعي .

وأما فيما يتعلق بالتحقق من الموضوع ألف ، فنعتقد أن الحفاظ على الرواسب القليلة نسبيا للمواد المشعة ذات الحجم الكافي لجعلها ذات شأن كمصادر ممكنة لانتاج أسلحة اشعاعية، فيما لو جرى انتاج هذه الأسلحة ، سيكون مهمة بسيطة نسبيا . وأما الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالضمانات الدولية الرامية الى منع تحويل مواد من الاستعمالات السلمية الى صنع الأسلحة فهى كبيرة .

وأن أقوى وسائل شن الحرب الاشعاعية لهى الهجوم على مرافق نووية ، واليكم بعض الأمثلة :

ان الآثار الاشعاعية لهجوم على مفاعل ذى قوة عادية قد تحدث آثارا مباشرة شبيهة بالسقطة المشعة من التفجير السطحي لسلاح نووى بقوة ٢٠ كط ، في حين أن الآثار الاشعاعية الطويلة الأجل قد تكون من رتب عظم أشد بكثير من تلك المتعلقة بالتفجير النووى . وتجدر الملاحظة بهذا الصدد أن معدل انتاج المواد المشعة في محطة نووية لتوليد الكهرسا بقوة ١٠٠٠ ميغاواط يساوى معدل انتاج قبلة ذرية واحدة بقوة ٦٠ كط في اليوم . وبعد استفلال المفاعل لمدة معينة ، تصبح نواته جد خطيرة حقا لو وضعت في الخلا .

وبالرغم من أن المفاعل " المحروق " لا تنبعث منه سوى كميات بسيطة من المركبات القصيرة العمر ، فمن شأنه أن تنطلق منه كمية كبيرة من المركبات الطويلة العمر ، التي تلوث مساحة كبيرة لعشرات السنين وتجعلها غير صالحة للسكنى •

ولو وقع هجوم سلاح نووي ، فستكون الآثار مفاجئة • فالتفجير النووي من شأنه أن يولد قوة حافزة لعشر المواد المشعة • وتضاف الأشعة المحتواه في المفاعل الى تلك المنطلقة من القنبلة ذاتها •

ويحتوى المفاعل نسبيا على كميات صغيرة من الأشعة القصيرة العمر ، فلا يسهم إلا بمقدار بسيط في إجمالي معدل الجرعة خلال الاسبوع الأول بعد التفجير • غير أن كميات المركبات الأطول عمرا كبيرة جدا في المفاعل ، فبعد مرور أسبوع فقط ، تطفى الأشعة المنبعثة من المفاعل على الأشعة المنطلقة من القنبلة ذاتها •

فلو فجرت قنبلة بقوة مليون طن ، فستكون المساحة المتأثرة بجرعة اشعاع تربو على ١٠٠ راد نحو ٢٠٠٠ كيلو متر مربع • ولو أصابت القنبلة ذاتها مفاعلا نوويا بقوة ١٠٠٠ مليون طن - حجم عادى - تصبح المساحة المتأثرة بنفس الجرعة الاشعاعية البالغة ١٠٠ راد أكبر بعشرين مرة أو نحو ٣٠ الى ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع • وقد تكون آثار تفجير قنبلة نووية على خزان أفصح فتنتج عنها جرعات تفوق ١٠٠ راد في مساحة تربو على ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع •

اذن من الجلي تماما أن الأضرار التي تمنى بها بلدان فيها العديد من المفاعلات العاملة وعدد أكبر من هذا من المفاعلات قيد البناء أو المزمع انشاؤها ستكون في الحقيقة فادحة • فالهجمات على المرافق النووية ستجعل عمليا هذه البلدان والبلدان المجاورة لها غير صالحة للسكن لسنوات أو عقود •

وتنطوى الهجمات على المرافق النووية على اخطار التدمير الشامل في العديد من البلدان التي توجد فيها هذه المرافق ، وكذا في البلدان المجاورة • وهذه الأخطار قائمة الآن بالذات • ولا يتعين على الآن أن أذكر أحدا هنا أن هذه وسيلة حربية لا تتطلب بالضرورة حيازة أسلحة نووية من الجهة المعتدية •

ان الاتفاق بشأن حظر الهجمات ، بما فيها تلك النووية على المرافق النووية ينبغي أن تكون بسيطة ومستقيمة لا عوج فيها • وينبغي حظر الهجمات على المفاعلات النووية ، ومرافق إعادة التجهيز ، ومخازن الوقود المستهلك ، ورواسب النفايات في البر • وسيقدم وفدى اقتراحا واقعا بهذا الخصوص •

وأما مسألة الصلة بين الموضوعين ألف وباء ، فموقف السويد هو بالأحرى من • وفي الأصل أعتبر الوفد السويدي الاقتراح المتعلق بالموضوع باء شرطا لصياغة مشروع المادة الثالثة في اقتراح ١٩٧٩ المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • ولكن توجد حلول أخرى ممكنة لضمان الربط • والجوهر أهم من الشكل •

ان الأحداث المربعة في الأشهر الأخيرة قد أكدت أهمية جهودنا لا حراز تقدم حاسم في المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للأسلحة الكيميائية •

وتدين الحكومة السويدية استخدام الأسلحة الكيميائية الذي أثبتته فريق الخبراء الذي أوفده الأمين العام للأمم المتحدة إلى إيران • ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولبروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية • وقد سبب ذلك معاناة انسانية كبيرة ، وهو مخالف للقواعد الأساسية للقانون الانساني •

فمن الأهمية بمكان ايلاء الاحترام التام للاتفاقات الدولية ولعمادى القانون الدولي واجراء تحقيق في الانتهاكات المزعومة •

وتقع مسؤولية ثقيلة على عاتق كل حكومة ترتكب مثل هذه الانتهاكات لبروتوكول جنيف والقانون الدولي • وينبغي بذل كل الجهود لمنع أى استخدام جديد للأسلحة الكيميائية •

وقد قدم السيد بوتس، نائب الرئيس، في الاسبوع الماضي ، مشروع اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، وكان ذلك مساهمة قيمة في المفاوضات الجارية • وثمة تقدم قيمة أخرى من السفير اسرائيليان في ٢١ شباط / فبراير ، حين فصل موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التحقق من تدمير المخزونات •

وقد بعث هذان الاسهامان آمالا جديدة ، نرحب بها كعلامات على التعهد بالدخول في مفاوضات جادة بحسن نية بغية التوصل الى اتفاق مبكر •

ومن المهم أن يتجلى تماما هذا التطور الايجابي في المفاوضات في اطار اللجنة المخصصة • ويجب أن لا يسمح لانعدام الثقة بين الدولتين الكبيرتين أن يؤدي الى ضياع هذه الفرصة •

وأود مقابل هذه الخلفية أن أعرب عن قلقنا لانعدام كل قيد بالنسبة لانتاج الأسلحة الكيميائية • ونبيننا التاريخ بجلاء أن نزع السلاح لا يتحقق على الاطلاق عن طريق التسلح • ولا حاجة لانتاج أسلحة كيميائية شطرية أو سواها • وعلى جميع الدول أن تمتنع عن انتاج أسلحة كيميائية أثناء هذه المفاوضات الهامة •

واسمحوا لي الآن بأن أختتم كلمتي بالاعراب عن الأمل بأن تكون لبداية مفاوضاتنا الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية نتيجة مثيرة للهمة • فيتعين بذل جهود من جديد خلال الفترة الفاصلة للتوصل بسرعة الى توافق في الآراء بشأن الولاية التي تحدد عمل اللجان المخصصة بشأن القضايا الملحة المتصلة بالجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي • فعلينا أن نضاعف الجهود آخذين في الاعتبار الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة منع الانتشار •

ان تجارب جديدة للأسلحة النووية تجرى كل أسبوع فيزيد هذا من قلق وهموم الشعوب • وقد منحنا نحن الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مهمة خاصة • ولا يمكننا الارتفاع الى مستوى المسؤولية الراسخة في هذه المهمة إلا عن طريق الجهود التفاوضية ، التي تتابع بجدية وحسن نية •

السيد يومانغ ماونغ جي (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود
أن انتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن سرورنا اذ نرى ممثل سرى لانكا الكريم يتبوأ منصب الرئاسة لشهر نيسان / ابريل • لقد شارف الجزء الربيعي من دورة المؤتمر على نهايته ، ويرغب وفد بلادى أن يعرب عن تقديرنا لكم على الطريقة الفعالة التي أدت بها واجبات منصبكم ، وعلى المساهمة التي قدمتموها للتغلب على القضايا الاجرائية المعلقة • واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقدير وفد بلادى

لسفير رومانيا ، السيد داتكو ، على التوجيه الكفؤ الذي أعطاه للمؤتمر خلال تبوئه لمنصب الرئاسة .

ان السلم والبقاء هما الشغل الشاغل في أيامنا هذه ، ولم يكن المجتمع العالمي في يوم من الأيام أكثر ادراكا لهذا الشغل ، والتحدى الذي نواجهه اليوم يتغل في ايجاد التدابير التي من شأنها وقف التهديد بنشوب حرب نووية ، والحد منه ، وازالته في النهاية . وفيما يتعلق بأعمال هذا المؤتمر ، فان موضوع منع نشوب حرب نووية مدرج في جدول الأعمال منذ أكثر من سنة . ومنذ ذلك الحين ، تجمع لدى المؤتمر قدر كبير من الأفكار بشكل أوراق عمل ومقترحات قدمتها الوفود ومجموعات الوفود ، التي ينبغي أن توفر لنا ما يكفي من المواد لاختيار التدابير المحددة والملحة الضرورية في أعمالنا حصول منع نشوب حرب نووية . واذا كان على المؤتمر أن يتقدم في عمله بشأن هذا البند ، فان وفد بلادي يعتبر من الضروري أن يكرر ما سبق قوله بأنه ينبغي انشاء هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة لاتاحة الفرصة للنظر في جميع المقترحات بهدف اختيار الاجراءات التي تستحق الأولوية القصوى .

لقد سبق لوفد بلادي ، في مناسبات عدة ، أن أعرب عن رأينا فيما نعتبره تدابير أولوية ضرورية لتخفيض مخاطر الحرب النووية ، وليس في نيتي أن أكرر اليوم تلك الآراء . والغاية من بياني هي التشديد على الدور الهام الذي يلعبه حظر استخدام الأسلحة النووية في منع نشوب حرب نووية . ويتسم هذا الحظر بأهمية خاصة عندما تنظر اليه من الزوايا التالية : تعزيز المبادئ القائمة للقانون الدولي ، وممارسة حظر استخدام أنواع معينة من الأسلحة الى أن يتسنى تخفيضها وازالتها من ترسانات الدول ، وقبل كل شيء ضرورة تعزيز الأمن العالمي عبر بسط سلطان القانون .

ويجزم البعض بأن منع نشوب حرب نووية ينبغي النظر فيه في إطار منع جميع الحروب ، إذ من المسلم به أن أسباب الحرب ، سواء كانت تقليدية أو نووية ، هي ذات الأسباب . وهذا المفهوم صالح الى حد ما ، إذ أن الحروب ، اذا ما نظر فيها في إطار أوسع ، تنشأ من العواقب الوخيمة للعلاقات بين الدول ، والتي هي على العموم سياسية في طبيعتها . غير أنه في عصر الأسلحة النووية ، حيث تركز المصالح الأمنية للدول الكبرى على الاتكال على الأسلحة النووية ، فافستراض أن أسباب جميع الحروب سواء كانت نووية أو تقليدية ، هي متشابهة في طبيعتها ، يعني التغاضي عن حقائق سباق التسليح النووي ذاته ، مع ما يرافقه من مخاطر . أن نظريات الردع وما يتفرع منها بعيدة كل البعد عن توفير الأمن ، لا بل انها موجهة نحو استمرار سباق التسليح النووي . ان هذه النظريات مبنية على اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية ، وفي أوقات الأزمات عندما لا يعود متخذ والقرارات يتحكمون بالأحداث ، فان خطر المجابهة النووية يصبح وشيكا .

ومنذ أقدم العصور ، كانت البشرية ، إذ تشن الحروب ، تفكر أيضا بأسبابها . وأثناء الحرب بين اسبرطة وأثينا ، كان المؤرخ اليوناني توسيديس يفرق بين الأسباب المباشرة للحرب وأسبابها الخفية . وقال ان الأخيرة يمكن أن تقارن بتراكم كتلة من المواد الملتهبة ، بينما الأولى هي بمثابة عود الثقاب الذي يشعل النار في المواد المتراكمة . وما قاله توسيديس منذ بضعة آلاف من السنين يمكن أن ينطبق تماما على الوضع السائد في العصر النووي ، إذ أن التراكم المتزايد للأسلحة النووية يشكل المواد الملتهبة التي يمكن أن تعجل بنشوب حرب نووية في حال

حصول أزمة دولية خطيرة • ولا يمكن ارساء السلم والأمن الدوليين على الاعتماد على الأسلحة النووية ، اذ ان ليس بالامكان ، في نهاية المطاف ، منع الحرب النووية عن طريق الحينسازة والتكديس المستمر للأدوات ذاتها التي ستستخدم لشن مثل هذه الحرب •

ان العديد من المصادر الموثوقة تعتبر استخدام الأسلحة النووية مخالفا لمبادئ القانون الدولي القائم • ان الأسلحة النووية لم تكن موجودة عندما تم تدوين قوانين الحرب • غير أن عدم وجود محظرات صريحة لا يعني شرعية الأسلحة المعنية ، اذ ان أى أسلوب جديد للتدمير يجب أيضا أن يكون منطبقا على المبادئ الأساسية لقوانين الحرب والحياد ، وقبل كل شيء مبدأ الانسانية • ان الآثار المدمرة العمياء التي لا يمكن التحكم فيها ، للأسلحة النووية تجاوزت بأشواط بعيدة تلك الأسلحة وأساليب الحرب التي كانت موجودة وحظرت عندما وضعت قوانين الحرب ، ولا يمكن أن يكون هناك تفسير غامض لعدم مشروعية استخدامها لأسباب عدة • وقد عالج سفير هنغاريا السيد مايستر ، هذا الموضوع معالجة موضوعية في بيانه الذي ألقاه بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٤ •

ان استعمال الأسلحة النووية سوف يأتي بالدمار والآلام للبشرية على نطاق أوسع بكثير مما كان يأتي به استعمال تلك الأسلحة المحظرة على وجه التحديد بموجب الاتفاقات والاعلانات الدولية •

غير أن ضرورة تعزيز القوانين القائمة عبر التحضير الصريح لاستعمال الأسلحة النووية تذهب الى أبعد بكثير من ضرورة تدعيم المبادئ الانسانية لقوانين الحرب ، اذ انها تتعلق ببقاء البشرية بالذات • وتتجلى هذه الضرورة بوضوح اذا ما رجعنا الى الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية التي تنص على أن " الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة " • وبالإضافة الى ذلك يمكن الاشارة أيضا الى الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية التي تنص على ما يلي : " ينبغي ، بنوع خاص ، للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتضر ، في أقرب وقت ممكن ، فسي ما يتصل بذلك من أهداف مختلف المقترحات الهادفة الى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية ، ومنع نشوب حرب نووية ، على أن يكون ذلك ، حيثما أمكن ، عن طريق اتفاقات دولية ، مما يكفل عدم تعريض بقاء الانسانية للخطر " • وقد شددت الوثيقة الختامية لا على منع نشوب حرب نووية فحسب ، بل أيضا على منع استخدام الأسلحة النووية ، مما يشمل مفهوما أوسع من المفهوم السابق ، وقد ركزت ، بصورة محددة ، على ضرورة ايجاد تحظيرات قانونية لاستخدام الاسلحة النووية •

وعلى الرغم من أن منع نشوب حرب نووية وعدم استخدام الأسلحة النووية قد كانا موضع تركيز للاهتمام مؤخرا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذا المحفل بالذات ، مما هو نتيجة للقلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي بشأن خطر نشوب حرب نووية ، فان هذه الجهود لا يمكن ، بأي شكل ، أن تفسر على أنها تطورات جديدة • فقد جرت على مر السنين مبادرات عديدة على الصعيد الدولي بشأن الحد من الأسلحة النووية وحظرها • وان القرار ١٦٥٣ (د-١٦) الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشرة ، في عام ١٩٦١ ، قد أعلن عدم جواز وعدم شرعية استعمال الأسلحة النووية ، باعتبارها مخالفة لقوانين الانسانية وجريمة بموجب القانون الدولي • وقد أعلن القرار ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

(أ) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتنافى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ، ويعتبر بالتالي انتهاكا مباشرا للميثاق ؛

(ب) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتجاوز حتى نطاق الحسرب ويسبب للانسانية والحضارة المعاناة والدمار العشوائي ويعتبر بالتالي مخالفا لقواعد القانون الدولي وقوانين الانسانية ؛

(ج) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية هو حرب موجهة لا ضد العدو أو الأعداء فحسب ، بل أيضا ضد الانسانية جمعاء ، لأن شعوب العالم غير المتورطة في هذه الحرب ستتعرض لجميع المصائب الناجمة عن استعمال تلك الأسلحة ؛

(د) ان أية دولة تستعمل الأسلحة النووية أو النووية الحرارية يجب اعتبارها متتهكة لميثاق الأمم المتحدة ، ومخلة بالقوانين الانسانية ومجرمة بحق الانسانية والمدنية •

ان القرار ١٦٥٣ (د-١٦) قد أعلن صراحة أن استعمال الأسلحة النووية غير شرعي بموجب المبادئ القائمة للقانون الدولي وانتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة • ان مواصلة الجهود بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية لها صلة عضوية بهذا القرار الذي لا يمكن تقييم أهميته •

ولدى النظر الى نظريات الردع من المنظور الأوسع للأمن الدولي ، والذي يأخذ أيضا في الاعتبار أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وبخاصة دول العالم الثالث ، يمكن أن نرى أنه على الرغم من عدم نشوب حرب بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فان الردع لم يمنع النزاعات التي تورطت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد تمت الاشارة الى ذلك في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي وضعه عام ١٩٨٠ عن الأسلحة النووية ، اذ قال :

" وبينما يصعب القول اذا كان قد أسهم ذلك ، ولأى مدى قد أسهم ، في تجنب الحرب بين الدولتين العظميين ، فمن الواضح أنه لم يحم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من التهديد الصادر عن الدول الأخرى ، كما أنه لم يمنع عددا من النزاعات التي تورطت فيها دول حائزة للأسلحة النووية وأخرى غير حائزة لها على حد سواء " •

وانا اذ نضع في اعتبارنا هذا البيان من مصدر موثوق ، يتضح لنا أن نظريات الردع لا تسهم في أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فضلا عن سائر ميزات السلبية • ان مثل هذه النظريات ، والخموض الذي يكتنف التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، والذي تسهم فيه الأسلحة النووية التكتيكية ، لها آثار ضارة على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ومن هذا المنظور ، فان تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون هي البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، والتطوير التدريجي لمحظورات استخدام الأسلحة النووية ، يمكن أن يساهم في تعزيز أمن جميع الدول ، النووية وغير النووية على حد سواء •

ويعتقد وفد بلادى أن هناك نهجا موضوعيا يمكن أن تؤيد فيه منع نشوب الحرب النووية بالرجوع الى التطور التاريخي التدريجي لقانون منع الحروب بصورة عامة ، والذي نتج عن الصعوبات العملية التي واجهتها الجهود الرامية الى منع الحروب بواسطة القانون • فمنذ ميثاق عصبة

الأمم لعام ١٩١٩ وحلف كيلوغ - بريان لعام ١٩٢٨ الى ميثاق الأمم المتحدة ، كان هناك تحول في التركيز ، فانتقل من حظر الحرب الى حظر التهديد باستخدام القوة .

ان الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، التي تحظر التهديد باستعمال القسوة أو استخدامهما ، تتجنب الصعوبات التقنية التي تمت مواجهتها في صكوك سابقة والتي نشأت عن تفسير معنى كلمة " الحرب " . واذا كان ينبغي تحقيق التوافق بين أغراض منع الحرب النووية والفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، فان حظر استعمال الأسلحة النووية يصبح ذا أهمية خاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي وجهها للرئاسة .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل رومانيا ، السفير داتكو .

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، في الوقت الذي

توشك أن تنتهي فيه أعمال هذا الجزء الأول من الدورة السنوية لمؤتمرنا ، يرغب الوفد الروماني أن يقدم بعض الملاحظات على المواضيع المتعلقة بنزع السلاح النووي والدرجة في جدول الأعمال .

هناك ملاحظة مشتركة في البيانات التي أدلى بها معظم الوفود ، وهي أن الوضع الدولي قد تدهور في الآونة الأخيرة . وقد اتخذ سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي ، نطاقاً جديداً . واحتدمت سياسة القوة والتهديد باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وقد دخل سباق التسلح مرحلة جديدة بالغة الخطورة ، لاسيما بعد اقدام الولايات المتحدة الأمريكية على وزع قذائف نووية متوسطة المدى في بعض بلدان أوروبا الغربية ، وتفتيش الاجراءات المضادة التي أعلن عنها الاتحاد السوفياتي . ان رجال العلم ، الأمريكيين منهم والسوفياتيين ، يحذروننا من أن استعمال جزء بسيط من الترسانات النووية سيؤدي الى محو الحياة من سطح كوكبنا . ولفت رئيس رومانيا ، نيقولاى تشاوشيسكو النظر الى أن المشكلة الأساسية فسي هذه الظروف " هي النجاح في وقف سباق التسلح النووي ، والتوصل الى وقف وزع القذائف النووية الأمريكية في أوروبا وكذلك الاجراءات المضادة التي أعلن عنها الاتحاد السوفياتي ، واستئناف مفاوضات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ووضع اتفاق لازالة هذه القذائف وجميع الأسلحة النووية من أوروبا ازالة كاملة " . ولدى التعبير عن مشاعر الشعب الروماني فسي النداء الموجه من الجمعية الوطنية الكبرى لرومانيا الى مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي والى كونغرس الولايات المتحدة ، والى برلمانات بلدان أوروبا التي ركبت في أراضيها قذائف متوسطة المدى ، والى برلمانات سائر بلدان أوروبا وكندا ، تم التشديد على أنه ينبغي " تنسيق جهودنا والسعي معا للعمل على تخفيف التوتر الدولي ، ووقف سباق التسلح النووي ، ونحقيق اتفاق تفتح آفاق ازالة التامة للأسلحة النووية من هذه القارة وازالة خطر نشوب حرب نووية مدمرة " (الوثيقة CD/493 المؤرخة في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨٤) .

ان المصالح الأساسية للسلم ولوجود الانسانية بالذات تقتضي رفض أى نظرية تتعلّق بقبول الأسلحة النووية على أنها قضاء وقدر ، وبالأحرى القبول بإمكانية استعمالها " في حدود معينة " . وينبغي رفض مثل هذه النظريات باعتبارها منافية للأخلاق ، وقد قامت الجمعية العامة

للأمم المتحدة بذلك فعلا عندما أعلنت ، بحق ، أن اللجوء الى الأسلحة النووية يشكل جريمة ضد الانسانية • و اذا كان التاريخ يعطينا أمثلة عديدة عن الطريقة التي تنتهي بها الحروب التقليدية ، فانه لا توجد سابقة فيما يتعلق بالنزاعات النووية • ويركز المحللون على الفارق الأساسي القائم بين هذين النوعين من الحرب ، وقد استنتج معظمهم أنه ، في حال نشوب حرب نووية ، قد يصعب التنبؤ بشيء آخر غير الفناء • وهذا يثبت أن من المستحيل صياغة نظرية تتسم بالمصداقية حول " حصر " الحرب النووية ، لاسيما وأن أي حرب نووية لا يمكن أن تكون الا عالمية ، مع مسا يستتبع ذلك من عواقب فظيعة • ان الحرب النووية لا يمكن أن تكون " محدودة " لا من حيث آثارها ، ولا من حيث شدتها ، أو من حيث الرقعة الجغرافية التي ستدور فيها •

هذه هي الأسباب التي تحملنا على عدم القبول بالنظرية القائلة بأن الأسلحة النووية هي قدر محتوم ينبغي على الانسانية أن تعتاد العيش معه ، إذ أن ذلك قد يعني أننا نقبل انزلاقا لا مفر منه الى الكارثة النووية •

سيدي الرئيس ، يؤسفنا جدا أن تكون مسائل نزع السلاح النووي هي تلك التي تصاب فيها ، أعمال مؤتمرنا بالجمود ، بل وحتى بالشلل • وهذا ما أشار اليه العديد من الزملاء الذين سبقوني في الكلام ، ومنهم من تكلم اليوم بالذات • وفيما يتعلق بالبند الأول المدرج في جدول الأعمال ، والمتعلق بحظر التجارب النووية ، لم يتمكن المؤتمر من صياغة ولاية مقبولة بالا جماع ، مما حال دون انشاء لجنة مخصصة • وفيما يتعلق بالبند الثاني المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، دلت المشاورات غير الرسمية أن ليس هناك عمليا أي حظ لهيئة فرعية بالبدء بأنشطة في هذا العام • وفيما يتعلق بالبند ٣ المعنون " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " ، وعلى الرغم من بعض أوجه التقدم المسجلة في قبول فكرة انشاء لجنة مخصصة ، لم يكن بالامكان حتى الآن تحقيق توافق الآراء اللازم حول ولاية هذه الهيئة •

وفيما يتعلق بالبند ٦ المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، فان اللجنة الخاصة المنشأة لا تعمل • فما عساه أن تكون النتيجة ؟ النتيجة الجلية بشكل دامغ ، هي أن مؤتمر نزع السلاح ، الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، قد حيل بينه وبين الاضطلاع بدوره المركزي في المسائل ذات الأولوية والملحة بصورة قصوى ، الا وهي مسائل نزع السلاح النووي •

ويمكننا أن نقيس جسامه هذه النتيجة بالمقارنة مع التراكم والتحديات المضطرد للأسلحة النووية •

سيدي الرئيس ، لا يمكن للوفد الروماني أن يقبل ، بأي شكل ، حتى ولو ضمنا ، الجمود الذي ينتاب مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي •

ان تدهور الوضع الدولي ، وعدم وجود مفاوضات ثنائية بشأن المواضيع النووية ، وتشابك هذه المشاكل ، ووقوعها على الأمن الدولي ، والخيارات القائمة في الكتل العسكرية ، وكذلك النظريات الاستراتيجية التي ظهرت مؤخرا لا يمكن أن تشكل ، في رأينا ، حججا ضد البسده بالمفاوضات ، بل على العكس ، انها تشكل دعما للقيام بعمل ملح ومسؤول بغية وضع حد للسبب نحو الكارثة •

وليس هناك أى حجة يمكن أو يجب أن تمنعنا من العمل دون مزيد من التأخير في نطاق مؤتمر نزع السلاح في جنيف •

ونود ، في هذه المناسبة ، أن نعيد تأكيد دعمنا للنشاط الدؤوب والكفؤ والمتحمس الذى يقوم به رئيسنا الكريم لشهر نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، السفير دهانابالا من سرى لانكا ، بغية انشاء هيئات فرعية تعنى بالبند ١ و٢ و٣ من جدول الأعمال ، والمتعلقة بنزع السلاح النووى ، ومهما يكن من أمر ، أود أن أضفي شعورا بالالاحاح على المناقشات غير الرسمية حول هذا الموضوع • وغني عن القول انه اذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، في بداية الجزء الثاني من دورته لهذا العام ، أن يتصدى ، على نحو واقعي وعن طريق المفاوضات ، لمشاكل حظر التجارب النووية ، ومنع الحرب النووية ، والضمانات الأمنية ، فاننا سنجد أنفسنا في وضع خطير لم يسبقه مثيل في التاريخ الطويل لمفاوضات جنيف •

اننا على وشك الدخول في مرحلة يكون فيها الاهتمام الأساسي هو الاهتمام بتحقيق "التوازن" أو "التعادل" • ان التوازن المساعد الذى يرتكز عليه مبدأ "الردع" ونظرياته ليس عديم الفائدة وحسب ، اذ انه يخرى خاصة الاتجاه نحو التفوق ، لأن اهتمام كل طرف سيكون في "اعادة التوازن" ، بل انه يتسم أيضا بطابع يخل بالاستقرار ويوقف الحركة •

وفي الوضع الراهن حيث هياكل القوى الدفاعية للدول هي ، بطبيعتها ، غير متماثلة ، فان العملية التي تتطوى على مقارنتها لتحديد أنواع وأعداد الأسلحة الكفيلة بتأمين التعادل تعني المقارنة بين أشياء غير قابلة للمقارنة •

ان المعادلة تبدو دون حل : التوازن بين من وما ؟ بين دولتين أو عدة دول ؟ بين الكتل العسكرية ؟ بين الأسلحة النووية والتقليدية ؟ بين منظومات الأسلحة أو بين اجمالي المنظومات ، على أساس عالمي أو اقليمي ؟ الخ • الخ •

ان هذه المسيرة لن تقودنا الا الى استنتاج - غير مقبول - هو أن الأسلحة النووية تشكل قدرا محتوما تبقى أمامه عاجزين •

ان ايقاف هذه المسيرة ليس بالأمر المستحيل • وليست الأفكار الواقعية هي التي تنقصنا • فقد تم احصاء ٣٥٥ مبادرة واقعية في جدول المقترحات المتعلقة بنزع السلاح النووى ، والتي قدمت منذ انشاء الأمم المتحدة حتى الدعوة الى عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (الوثيقة CD/239) •

واننا نعتقد أن هذه الأفكار ، وغيرها أيضا ، جديدة بالتحليل من جانب مؤتمرنا ، لا بل أقول ان هذا هو بالذات سبب وجودنا • لذلك ، فان الوفد الروماني قد اقترح أن يكون مجمل المقترحات الهادفة الى وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى موضع نشاط هيئة تابعة تنشأ لهذا الغرض • وينبغي أن تكون هذه الهيئة مسؤولة عن ملاحقة تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتحديد المسائل الأساسية الواجب معالجتها في المفاوضات المتعددة الأطراف ، بما في ذلك تحديد وتخطيط مراحل نزع السلاح النووى المنصوص عليها في الوثيقة الختامية ، وفقا لما اقترحتته مجموعة الـ ٢١ •

وقد تسمح أيضا هذه الهيئة الفرعية باجراء مناقشات مبنية على أسس متينة بهدف انشاء لجان مخصصة تعنى بالمواضيع المحسوسة المتعلقة بنزع السلاح النووي . وفي الوقت ذاته يمكننا استخدام الاطار الذي توفره مثل هذه الهيئات لتأمين الترابط اللازم بين مختلف المفاوضات المتعلقة بالمواضيع النووية وغيرها ، والجارية في مؤتمر جنيف أو في غيره من المحافل .

سيدي الرئيس ، سبق أن أشرت في بيان أدليت به في بداية شهر نيسان / ابريل الجارى الى أنه " في حال عدم انشاء الهيئات الفرعية المعنية بالمواضيع ذات الأولوية القصوى ، فان مصداقية مؤتمرنا سوف تكون موضع شك جدى " .

ان الجزء الأول من دورتنا السنوية سينتهي بعد فترة وجيزة . واننا على اقتناع بأن جميع الوفود سوف تستخدم فترة التوقف في أعمالنا لتقوم ، في عواصم بلدانها ، باجراء تحليلات معمق للفرحة التي بلغتها المفاوضات وللإجراءات الواجب اتخاذها . واننا نأمل عظيم الأمل أن تمكن هذه العملية المؤتمر من أن يبادر ، في بداية الجزء الثاني ، الى انشاء الهيئات الفرعية المعنية بالمواضيع ذات الأولوية القصوى المتعلقة بنزع السلاح النووي ، بغية التمكن من الاطلاق في مفاوضات واقعية وبحسن نية بشأن المسائل ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انه لمصدر سرور كبير لوفد بلادنا أن يراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل . ان الطريقة التي وجهتم بها مناقشاتنا كانت متسقة تماما مع المعايير العالية من الكفاءة الفنية والمهارة الدبلوماسية التي أصبحنا نصف بها دبلوماسي سري لانكا . انكم تغفلون ، سيدي الرئيس ، دولة جارة صديقة لا نقيم معها علاقات ممتازة وحسب ، بل نشاركها أيضا المواقف بشأن القضايا الاقليمية والدولية الهامة .

اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تقدير وفد بلادى العميق لممثل رومانيا الكريم ، السفير داتكو ، على الصبر والعزم الشديدين اللذين أدار بهما أعمال هذا المحفل خلال شهر آذار / مارس .

اني أزمع حصر بياني اليوم في البند ٦ من جدول أعمالنا ، أي " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، والمعروفة باسم " ضمانات الأمن السلبية " ، وقد كان هذا الموضوع قيد التفاوض في هذا المحفل منذ عام ١٩٧٩ . لكن الأمل الأساسي تلاشى ، مع الأسف ، بعد فترة وجيزة من تناول لجنة نزع السلاح لهذا الموضوع . واليوم ، فإن امكانية احراز أى تقدم قد انخفضت الى درجة أن هذا البند من جدول أعمالنا قد ترك يذبل عمليا .

ولقد تطلع الوفد الباكستاني الى بداية المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية وهو مقتنع بأن الاختتام الناجح لأعمالنا حول هذا البند سوف يسهم مساهمة هامة في تخفيف حدة التوتر الدولي والتقليل من الخضر المتزايد لاستعمال الأسلحة النووية .

ولم يترك الوفد الباكستاني أى فرصة تمر في جهودنا الرامية الي تطوير صيغة موحدة لضمانات الأمن التي يمكن أن تدمج في صك دولي ملزم قانونا . وقد استقصينا دون كلل مختلف المسائل التي أثيرت بشأن طبيعة ضمانات الأمن السلبية ومداهها . ونظرنا في امكانية وضوح

الترتيبات المؤقتة ، كاتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن • ودرسنا شكل هذه الضمانات وجوهرها على حد سواء ، ولكن كل ذلك ذهب سدى •

ومع اعترافها بأن أفضل ضمانة ضد التهديد النووي تكمن في حظر استعمال الأسلحة النووية وفي نزع السلاح النووي ، فقد رأت باكستان أنه يجب اعتماد بعض التدابير لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وذلك بانتظار أن يتم تحقيق الهدف الأول • وفي رأينا أن ضمانات الأمن السلبية تشكل خطوة نحو ضمان الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عالم نووي لم تخلقه هي • واننا نعتقد أن بالامكان توفير مثل هذه الضمانات سياسيا وقانونيا وتقنيا • وقد أشرنا الى أنه ، في حال عدم توفير هذه الضمانات ، فإن الحل البديل بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون حتما في السعي الى الحصول على حماية تحت مظلة نووية توفرها إحدى الدولتين النوويتين الرئيسيتين مما يزيد في حدة الانقسام الخطر القائم حاليا الى قطبين • وقد يعني أيضا خلق الظروف التي يبدأ فيها ازدياد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية •

ان الاعلانات الأحادية التي أدلت بها ، في عام ١٩٧٨ ، الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كانت تمثل بداية مليئة بالآمال • وفي الواقع ، كان الاعلان الذي أدلت به الصين مقبولا تماما من وجهة نظرنا • كما أن الاعتراف بأن ليس هناك اعتراض مبدئي على اتفاقية دولية حول الموضوع كان ، في نظرنا ، تقدما هاما آخر • ولكن ، عند هذه النقطة بالذات ، توقفت حركة التقدم وذهبت جهود مجموعة الـ ٢١ سدى خلال العامين الماضيين • وفي الواقع ، ان ما بدأ كطلب مشروع من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أصبح قضية بين الحلفين ومصالحهما الخاصة • وأفضل ما يمكن أن أعلمه هو الاشارة الى التحليل الممتاز لمختلف البيانات الأحادية الذي أجراه زميلي الكريم سفير البرازيل في البيان الذي أدلى به أمام الجلسة العامة في ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٣ • وتم تأكيد استنتاجاته ، كما لو كان هذا التأكيد ضروريا ، في الفقرة ٢٢ من تقرير الفريق العامل المعني بهذا الموضوع لعام ١٩٨٣ (وأشير هنا الى الوثيقة CD/417) ، حيث ذكر أنه يمكن لأي دولة أن تستخدم أي وسائل تراها مناسبة في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس ، حتى عندما تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت ، على وجه التحديد ، أن استعمال الأسلحة النووية يعتبر جريمة ضد الإنسانية •

والموقف الباكستاني المبدئي هو أن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون دون تصنيف ، وغير قابلة لتفسيرات متباينة ، وغير محدودة في نطاقها وتصنيفها ومدتها • وقرارا منه بوجود نظامي التحالف كواقع ، فقد أعلن وفد بلاده عن استعدادها للنظر في أية بدائل على نحو موضوعي • وبهذه الروح ، اقترحنا امكانية أن تستثنى من نطاق الضمانات الأمنية السلبية تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في الترتيبات الأمنية للحلفين العسكريين المتجاهين • ولم نقدم هذا الاقتراح نتيجة لعدم التحسن بالاهتمامات النووية لهذه الدول • لقد رأينا أن حالة الدول المنتمة الى نظام تحالف أبقى فيه الخيار النووي مفتوحا تختلف عن حالة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أعضاء في مثل هذا التحالف • وفي هذه الظروف ، يعود في الأساس للدول الأولى أن تختار فيما اذا كانت ترغب أن تضمن أمنها عبر الحماية النووية التي يوفرها التحالف المنضمة اليه ، أو اذا كانت ترغب أن

تضمن ذلك عن طريق الانفصال عن الترتيبات الأمنية العائدة لها • لكن هذا النهج قد خاب حتى الآن •

لقد نظر وفد بلادي باوتياب الى المقترحات التي قدمتها بعض الدول بأن يكون الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شرطا مسبقا لتقديم ضمانات الأمن السلبية • ان رفض خيار الأسلحة النووية هو رفض أعلن رسميا من جانب جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت منضمة الى معاهدة عدم الانتشار أم لا • وان عدم انتشار الأسلحة النووية هو هدف نلتزم به جميعا التزاما عيقا • وبالنسبة لنا ، فان الطريق نحو تحقيق هذا الهدف يكمن في حظر استعمال الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي • ان ضمانات الأمن السلبية الواجب اعطاؤها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن أن تتطلب التزامات اضافية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعلق بايجاز على تحريف آخر أدخل على مناقشة موضوع عدم الانتشار • ان الدول التي توجه أقصى الانتقادات للدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار هي الدول نفسها التي تستمر في الاحتفاظ بترساناتها النووية وتحسينها • وبينما تأسف للمكانيات النظرية للانتشار الأفقي ، فانها لا تبدو قلقة على الاطلاق للتحسين الكمي والنوعني المستمر لترساناتها النووية ، ولانتشار الجغرافي للأسلحة النووية • ان خطر نشوب حرب نووية لن يزول أو بالأحرى لن ينخفض ، حتى اذا انضمت جميع الدول الـ ١٥٨ الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة الى معاهدة عدم الانتشار • ان هذه الامكانية المشؤومة ، تتبع ، بصورة حصرية ، من امتلاك الأسلحة النووية من جانب حفنة من الدول ، وخاصة من تلك التي تركز نظرياتها الأمنية على استعمال هذه الأسلحة •

وأود أن أختتم كلمتي قائلا ان التحرك الى الأمام ممكن • ولكن ذلك ممكن فقط اذا قامت أربع من أصل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باعادة النظر في سياساتها وصياغة مواقف معدلة بحيث تتجاوب بصورة ايجابية مع الاهتمامات المشروعة لمجموعة البلدان المحايدة وغير المناهزة • وقد تم عرض هذه الاهتمامات بالتفصيل في الوثيقة CD/280 المؤرخة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي خص بها الرئاسة •

عملا بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة التاسعة والأربعين بعد المائتين ،

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ، السفير سيني •

السيد سيني (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي

أولا بأن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • وأود أيضا أن أهني سلفكم سفير رومانيا الموقر السيد داتكو • وأن وفدى مسرورا لأن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث السنة القادمة • ويعلق بلدي بوصفه طرفا في المعاهدة أهمية كبيرة على هذا الحدث ، ويأمل بشدة أن ذلك سيعطي زخما جديدا لعقد مفاوضات حقيقية بشأن ازالة الأسلحة النووية ، وتعزيز النظام الحالي لعدم انتشارها ، وتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تكون أكيدة وملزمة قانونيا ، ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

وان المفاوضات قد استمرت بشأن هذا الموضوع منذ عام ١٩٧٩ ، كما ذكرنا بذلك مثل باكستان الموقر • وبيد وأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمر ملح لاسيما أن الحالة الدولية قد تدهورت اليوم ، بسبب زيادة التوتر واللجوء المتكرر على نحو متزايد الى القوة • ونتيجة لذلك ، فإن أخطار الانتشار العمودي والمتواصل للأسلحة النووية تقترب الآن بالخطر الكبير المتزايد للانتشار الأفقي • وهكذا فإن احتمالات وقوع حرب نووية ازدادت ازديادا كبيرا • والى جانب الخطر نفسه الذى تشكله الحرب النووية المتعمدة ، هناك أيضا تخسوف متزايد من خطر وقوع حرب نووية عن طريق الصدفة أو بسبب خطأ في الحسابات أو التقدير •

وان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في حالة وقوع حرب نووية من هذا النوع ، ربما تقع ضحية للهجمات النووية ، رغم تعهداتها بعدم احتياز الأسلحة النووية • ذلك أن المنشآت العسكرية للدولتين العظميين في جميع أنحاء العالم وأساطيلهما الحربية ومرافق اتصالاتهما ومعلوماتهما ستكون الأهداف الرئيسية في حالة وقوع نزاع نووى • وفي الظروف الحالية ، ليس هناك ما يضمن أن الاشتباكات ستقتصر على القوى الحائزة للأسلحة النووية وحدها •

وازاء هذا الخطر ، لا تتمتع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في الوقت الراهن • بحماية من أى نوع ، ولا حتى الحماية القانونية • ورغم أنها تعهدت بموجب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الصكوك الدولية ، بعدم احتياز الأسلحة النووية ، لم تتلق مقابل ذلك أى تعهد ثابت وملزم يضمن لها أنها لن تكون في يوم ما ضحية استخدام المعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية •

ومما يؤسف له عدم احراز تقدم في انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية • فبغض النظر عن معاهدة تلاتيلولكو ، لم يكن من الممكن انشاء مناطق من هذا النوع في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم •

وبالمثل لم يحرز أى تقدم فيما يتعلق بانشاء مناطق سلم في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط •

وهذه النتائج الهزيلة تفسر الطلب الذى تقدمت به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ عدة سنوات للاستفادة من ضمانات أمنية أكيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد بسد باستعمالها ، وهو موضوع لا تشمله معاهدة عدم الانتشار ولكنه موضوع مرتبط بها ارتباطا وثيقا •

وبالإضافة الى ذلك ، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تعتبر ضمير المجتمع الدولي بأن هذا الطلب شرعي تماما • فبعد أن تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على نحو ملزم قانونا بالتخلي عن احتياز الأسلحة النووية فهي مخولة تماما بأن تطلب تعهدات مماثلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية •

غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بينما أكدت بشدة نفورها من استخدام هذه الأسلحة ، لم تقدم حتى الآن للأسف الاتعهدات لا تفي تماما بأمانى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

فهناك أولا قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) المتخذ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ بمبادرة من الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفياتي •

وقد رحب مجلس الأمن ، في هذا القرار ، بنوايا الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية بأنها ستقدم أو تؤيد تقديم مساعدة فورية ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار تقع ضحية عدوان أو تهديد بالعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية .

وبينما يتضمن هذا القرار عناصر إيجابية ، إلا أنه لا يفي بالمتطلبات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . فالسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار هو ما إذا كان التوعد الوارد في هذا القرار بتقديم المساعدة لن يعترض تنفيذه نفس الصعوبات التي تعترض تطبيق الفصل السابع من الميثاق الذي عرقل تطبيقه دائماً الافتقار إلى إجماع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من التدابير العامة التي تعهدت باتخاذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقديم ضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، فإنها مجرد اعلانات من طرف واحد أدلي بها في أوقاسات مختلفة . ورغم أن هذه الاعلانات رسمية فهي غير متجانسة وغير دقيقة ومشروطة وفوق كل ذلك غير ملزمة بما فيه الكفاية في رأينا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعضاً منها يعكس النظريات الاستراتيجية لأصحابها ، ولا تأخذ بما فيه الكفاية بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وأخيراً ، فإن المجموعة الأخيرة من الضمانات التي قدمتها القوى الحائزة للأسلحة النووية تتعلق بالبروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، الذي يهضم منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ربطت هنا أيضاً تعهداتها بالاعلانات التفسيرية التي تقيد التزاماتها .

إن هذه النظرة العامة تبين أن الضمانات المقدمة لا ترضي تماماً الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، لأنها غير متجانسة ، وتقييدية ، وغير تعاقدية ، وغير ملزمة قانونياً . ولمعالجة هذه الحالة ، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح من الدول الحائزة للأسلحة النووية " متابعة الجهود الرامية إلى أن تعقد من الاتفاقات الفعالة المناسبة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " .

ورغم مرور أربع سنوات من المحادثات وكثير من الاقتراحات ، لم يتمخض عن المفاوضات المضطلع بها داخل لجنة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع أية نتائج مرضية .

ورغم الجهود التي بذلها العديد من الوفود ، لاسيما داخل الفريق العامل بشأن هذا البند ، برئاسة السفير أحمد ، لم يكن ممكناً إيجاد صيغة مشتركة يمكن وضعها في صك دولسي ملزم . وإن عدم وجود توافق للأراء بسبب موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حال دون تحقيق التقدم المنشود .

ومع ذلك ، فإن هذا المأزق ينبغي ألا يؤدي إلى أي تراخ في الجهود المبذولة لإيجاد ترتيبات عملية . فالموضوع يجب أن يناقش بطريقة أكثر شمولاً ، ويجب أن يبذل جهد معالجته في إطار تعزيز النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية ، ومنع الحرب النووية ، ونزع السلاح .

وفيما يتعلق بتعزيز نظام عدم الانتشار ، ودعامته الرئيسية هي معاهدة عدم الانتشار ، يلاحظ وفدى أنه بينما يزداد عدد الأطراف في المعاهدة ، لا يزال عدد لا بأس به من الدول خارجها • وتبين هذه الحالة أنه تعذرات اتخاذ التدابير اللازمة لاقناعها ، رغم أن معظم هذه الدول دول قادرة على تطوير الأسلحة النووية في مستقبل غير بعيد جدا •

ولئن يكن سباق التسلح النووي بين الدولتين العظميين هو أعظم خطر كامن يهدد الإنسانية ، هناك سباق تسلح معادل بين دول أخرى حائزة للأسلحة النووية لا يمكن إلا أن يضاف إلى أخطار استعمال الأسلحة النووية • وان وفدى يعتقد أنه بالإضافة إلى التدابير الزامية إلى تصحيح الطابع المتساوي والتمييزي للمعاهدة ، يجب اعتماد أحكام تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • وان بروتوكولا إضافيا للمعاهدة مثلا يمكن أن يؤدي هذا الغرض •

وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية كل الجهود اللازمة لتشجيع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم ، لاسيما في المناطق التي يوجد فيها توافق عريض للرأى بشأن هذا الموضوع •

وفي هذا الصدد ، من المهم أن تتعهد القوى الحائزة للأسلحة النووية بدون قيد أو شرط ألا تهدد باستعمال الأسلحة النووية أو بعدم استعمالها في هذه المناطق مادامت هذه المناطق مجردة من الأسلحة النووية ، وعدم ادخال الأسلحة النووية فيها • ويبدو أن هذا مهم بصفة خاصة في حالة أمريكا اللاتينية التي ينبغي احترام مركزها وتعزيزه كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لرغبات دول المنطقة •

وفيما يتعلق بأفريقيا ، فان وفدى يود أن يشير إلى أن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية قد أعلنوا رسميا منذ عام ١٩٦٤ عن رغبتهم في جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية • وان هذا الهدف الذي وافقت عليه الجمعية العامة معرض الآن للخطر للأسف بسبب الجهود التي يبذلها نظام بريتوريا لاحتياز الأسلحة النووية •

ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ إلى أن جنوب أفريقيا لديها الآن القدرة على إنتاج هذه الأسلحة بفضل المساعدة العلنية والمقنعة التي تقدمها لها عدة بلدان • غير أن التعاون في الميدان النووي مع نظام كنظام بريتوريا لا يمكن أن يكون بريئا •

وليس هناك حاجة إلى تأكيد أن نظام بريتوريا يقوم على التمييز العنصري والقمع والحدف ، وعليه يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ، حتى إذا كانت التوترات مع البلدان المجاورة قد خفت حدتها • وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن كل منشآت جنوب أفريقيا النووية لن تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية • وأخيرا ، فان حكومة بريتوريا قد رفضت حتى الآن التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

وهكذا فان أي تعاون في الميدان النووي لا يأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة لهذا النظام لا يمكن إلا أن يضر أهداف انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا •

وعليه ينبغي للدول التي لديها صلات نووية مع حكومة بريتوريا أن توقف على سبيل الاستعجال أي تعاون في هذا المجال يحتمل أن يساعدها في إنتاج الأسلحة النووية ، وينبغي

أن تصر هذه البلدان قبل كل شيء على أن تنضم حكومة بريتوريا الى معاهدة عدم الانتشار وتخضع كل منشآتها النووية الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وليس هناك حاجة الى التأكيد على أن بقاء نظام عدم الانتشار الحالي يعتمد قبل كل شيء على الدعم النشط للدول الحائزة للأسلحة النووية . ولذلك فإن لافريقيا ، التي يوجد منها ٣٦ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، الحق في أن تطلب من هذه الدول أن تتخذ الخطوات السريعة اللازمة لتدارك الموقف قبل فوات الأوان ومنع جنوب أفريقيا من تعريض انشائها منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الى الخطر .

وهناك مشكلة أخرى تبرر تماما اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهي خطر الحرب النووية . وقد أصبح هذا الخطر موضوعا رئيسيا بالنسبة للمجتمع الدولي ، يؤثر على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية . ولمواجهة هذا التهديد ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عدة قرارات ترمي الى الحد من استعمال الأسلحة النووية ومنع استعمالها .

وبالنسبة لعدد كبير من الدول ، ان اعتماد تدابير لقصر حق الانتقام النووي على تلك الحالات العدوانية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية أمر سليم وشرعي تماما . فهناك فرق أساسي بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، كما أن الحرب النووية لا يمكن الا أن تكون لها آثار فظيعة على كل من المتحاربين ولعدد كبير من الدول الأخرى غير المشتركة مباشرة في النزاع .

وعلى ذلك ، فإن وفدى يعتقد أن تحديد استخدام الأسلحة النووية الى حين حظرها الكامل وتدميرها الشامل ، لن يفيد أمن الدول كلها فحسب بل سيساعد مساعدة كبيرة على التقليل من مخاطر استخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ويمكن أن يقال دون الدخول في عالم القصص الخيالي السياسي ان المجموعة الأخيرة من الدول لديها من الأسباب ما يدعوها الى القلق اذا أخذت بعين الاعتبار أنه ليس من المستحيل أن تكون القوى الحائزة للأسلحة النووية قد حدث لها منذ عام ١٩٤٥ أن فقدت صوابها في وقت من الأوقات وفكرت في استخدام السلاح المطلق في منازعاتها مع دول غير حائزة للأسلحة النووية . وحتما فكرت هذه الدول في الموضوع مرتين نظرا للعواقب الهائلة التي يمكن أن تترتب على عمل من هذا النوع بالاضافة الى الرعب والسخط الذى يمكن أن يسببه . ومع ذلك فإن امكانية استخدام هذه الأسلحة ربما قد فكر البعض فيها . وازاء هذه النظرية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها انها مخيفة ، على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتابع الجهود الرامية الى أن يكون هناك قبول عالمي لعدم استخدام الأسلحة النووية ، لاسيما ضد الدول التي لا تمتلكها وقد تقدمت بتعهدات ملزمة بعدم الحصول عليها .

وان حق الدفاع عن النفس الذى اعترفت به المادة ٥١ من الميثاق لا يتناقض ، في رأى وفدى ، مع القانون الدولي العرفي ، الذى يعترف بأن أحد شروط ممارسة هذا الحق أن يكون هناك تناسب في وسائل الانتقام المستخدمة . فاستخدام الأسلحة النووية حتى لمقاومة عدوان من جانب دولة غير حائزة للأسلحة النووية يبدو للكثيرين أنه يعثل تصاعدا خطيرا ، وردا بالغا فيه ، وغير متناسب ، لاسيما اذا أخذ بعين الاعتبار أن القوى الحائزة للأسلحة النووية هي التي لديها

ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية وعليه فهي قادرة على رد أى عدوان من جانب أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية دون اللجوء الى الأسلحة النووية .

وهناك عامل آخر ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما يتصل بمنع الحرب النووية وهو التصنيع السرى لهذه الأسلحة . فنظرا لانتشار التكنولوجيا النووية اليوم ، تستطيع بعض الأنظمة في افريقيا والشرق الأوسط أن تحصل على الأسلحة النووية . ولذلك هناك شكوك تحوم حول جنوب افريقيا لأكثر من سبب في أنها قامت بتفجير نووى . ومن أجل منع هذه الأنظمة مسن استخدام الأسلحة النووية ، من الأهمية بمكان تعزيز أحكام قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) بشأن الضمانات الايجابية المتصلة بتقدريم المساعدة اللازمة لأى دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا فسي معاهدة عدم الانتشار وتقع ضحية تهديد بالعدوان أو ضحية عدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية . وينبغي أن تأخذ هذه الضمانات شكل تعهدات حقيقية ، لا اعلانات عن النية . وينبغي أن تعكس تعهدا فرديا وجماعيا لمساعدة دولة ما تقع ضحية هجوم نووى ، دون أن يكون ذلك أداة للسيطرة على الدول المستفيدة أو المصالح بسيادتها .

وأن الضمانات التي نصر على اعتمادها لا يمكن بالطبع أن تحل محل التزامات السدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتصل بالمفاوضات الجارية لاتخاذ تدابير فعالة من أجل وقف سباق التسلح ونزع السلاح . ونعتقد أن التخلص من الأسلحة النووية هو وحده الكفيل بتوفير ضمانات كافية للجميع . وبالطبع النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الميدان محدودة جدا . ومسح ذلك ، ينبغي ألا نسمح لأنفسنا بأن نصاب بخيبة الأمل والملل . فالثمن الذي سندفعه اذا أخفقنا سيكون كبيرا ولن نستطيع الحضارة في المستقبل أن تتحمله . هذه هي اذن مهمة المستقبل الملحة التي على الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تتحمل مسؤوليتها الثقيلة وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدة .

وان الحالة الدولية الراهنة أصبحت خطيرة لدرجة لا يمكن معها التخلي عن اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ذلك أنه اذا لم نعمل شيئا ، ربما تتدفق بعض الدول الى اتخاذ قرار لا رجعة فيه ، وتحصل علنا أو سرا على الأسلحة النووية . ونظرا للتوترات الدولية الراهنة ، هناك احتمال كبير في أن تستخدم الأسلحة النووية لاسيما في المناطق التي تسعى فيها الدول يائسة لفرض سياسات التمييز العنصرى أو الاحتلال الاقليمي بأى ثمن .

وبعبارة أخرى ، من الضروري التوصل الى اتفاق في الجهود الرامية الى انشاء اتفاقات ملزمة قانونيا تمنع التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها ضد الدول غير الحائزات للأسلحة النووية ، وبموجب هذه الاتفاقات يطلب من القوى الحائزة للأسلحة النووية أن تقسم مساعدها في حالة وقوع عدوان بالأسلحة النووية .

وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية ارادتها السياسية للخروج من الحلقة المفرغة التي تحول انعدام الثقة والعداء الى سباق تسلح في كسل جوانبه . فبدون تغيير في المواقف يمكن أن نخشى أسوأ الاحتمالات . فعند السعي للمحافظة بأى ثمن على المزايا والامتيازات التي يبدو أن احتيازا للأسلحة النووية يمنحها ، ربما يؤدي ذلك الى اهمال الزيادة الكبيرة في الأخطار الملازمة لهذه الحالة ، مما قد يؤدي لا محالة الى كارثة .

وختاما ، في نهاية دورة الربيع هذه ، وفي وسط كل هذه الأخطار والمخاطر ، لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أن الحكمة والعقل سينتصران في النهاية • ونأمل قبل كل شيء أن الوعي بمصالح الشعوب الطويلة الأجل ، ومستقبل السلم ، وطموحات التنمية ومتطلباتها ، وقوى تقدم البشرية ستتغلب على الاعتبارات الأخرى ، وستفتح تدريجيا احتمالات أوسع لتحقيق نزع سلاح حقيقي • وان واجبنا تجاه بقاء الجنس البشري واستمرار وجود الأجيال المقبلة والمجتمع والحضارة على كوكبنا العظيم ، الأرض ، هو الثمن الذي ينبغي أن ندفعه •

الرئيس : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة السي

الرئيس •

وأعطي الآن الكلمة الى ممثل الصين ، السفير كيان جيا دونغ •

السيد كيان جيا دونغ (الصين) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أولا اسمحوا لي بأن أقدم أحر التهانى لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • ومن دواعي سرورى أن أرى أن عمل هذا الشهر يديره بحكمة الممثل الموقر لهذا البلد الذى يتمتع بمكانة عالية في الشؤون الدولية بسبب اتباعه الحازم لسياسة تقوم على الاستقلال وعدم الانحياز، والذى يبقي على علاقات ودية مع الصين • ويرجع عهد هذه الصداقة التي تربط شعبي سري لانكا والصين الى عدة قرون ، ولم ينل التاريخ منها شيئا • ويسرني شخصيا ياسيادة الرئيس انكم صديق قديم للصين • فقد توليتم مهامنا في الصين وساهمت في تعزيز الصداقة بين البلدين • ونظرا لأن شهر نيسان / ابريل وهو آخر شهر في دورة الربيع فهو مثقل بالعمل • ومع ذلك ، وفضل خبرتكم الدبلوماسية ، وقدركم التنظيمية الهائلة ، فضلا عن جهودكم التي لا تعرف الملل ، فاننا قد تقدمنا في عملنا •

وأود أن أعتنم هذه الفرصة ياسيادة الرئيس لأعبر مرة أخرى عن امتناني لسلفكم ، سفير رومانيا الموقر ، السيد داتكو ، الذى أدار العمل في شهر آذار / مارس بنجاح •

ألقى عدد من الوفود ، في الأسابيع القليلة الماضية ، كلمات في موضوع البند ٥ من جدول الأعمال ، " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى " ، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة • ورغم أن دورة الربيع على وشك الانتهاء ، فإن الوفد الصينى لا يزال يود تقديم آرائه بشأن هذا الموضوع •

ان أهمية موضوع الفضاء الخارجى لها جانبان : من ناحية تقدم للبشرية مستقبلا جديدا وبأهرا تماما ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تسبب للبشرية كارثة رهيبة مصحوبة بعواقب لا يمكن تصورها •

وصف الفضاء الخارجى عبر القرون في الميثولوجيا والأساطير القديمة على أنه جنة جميلة ومتناسقة • وفضل تطور العلم والتكنولوجيا حرر الانسان نفسه من عبودية الجاذبية فعبر الغلاف الجوى ودخل هذا العالم السرى • وفي الخمسينات ، أطلق بنجاح أول تابع اصطناعي من صنع الانسان • وفيما بعد ، وصل الانسان الى القمر وتوسع الاستكشاف الفضائى حتى وصل تقريبا الى حدود النظام الشمسى • بل ان الانسان يستطيع الآن أن يتجول في الفضاء الخارجى بسهولة كما يتجول في فناء • وانها لمن الانجازات الهائلة أن يزيد الانسان من قدرته على فتح الكون واستغلاله بهذه السرعة خلال فترة ٣٠ سنة وهي فترة زمنية قصيرة • وقد تم تطبيق تكنولوجيا الفضاء تطبيقا واسع النطاق وبفعالية على جوانب كبيرة من حياة الانسان ، بما في ذلك الاتصالات،

والبث الاذاعي ، والأرصاد الجوية ، ومسح موارد الأرض الى آخره • ومع ذلك ، فان الامكانيات الهائلة لتعزيز التقدم الاجتماعي تكاد تبدأ بالظهور • فأمام مستقبل باهر كهذا ، كيف يستطيع المرء ألا يشعر بالفخر والتشجيع ؟

غير أن هدوء الفضاء الخارجي للأسف لا يمكن أن يكون بمعزل عن تأثير الحالة الدولية المتقلبة والمتوترة الحالية • ويطغى على هذا الهدوء سباق التسلح • وان الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي تتكثف ، وهناك سباق في تطوير أنواع مختلفة من الأسلحة الفضائية عملاً بالنظرية القائلة " من يتحكم في الفضاء الخارجي يسيطر على الأرض " • وهناك شبكة من الأسلحة الفضائية أصبحت مستخدمة ، وهناك شبكة أخرى في مرحلة التجريب ويجرى وضع برامج لشبكتها من الأسلحة أكثر تعقيداً • واذا لم يتوقف هذا الاتجاه فان الفضاء الخارجي سيصبح بعد فترة قليلة ، بعد البر والبحر والجو ، ساحة معركة للبشرية يقتل فيها الأخ أخاه • واذا حدث فعلاً ذلك ، فان الجنة التي تخيلناها ستتحول الى جحيم ، وهو أمر لا يمكن الا أن يثير قلق الناس •

وأعتقد أنني لا أبالغ اذا قلت أننا في مفترق طريق فيما يتعلق بالفضاء الخارجي : فاما أن نتخذ التدابير فوراً لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي بحيث لا يستخدم الا للأغراض السلمية ولمصلحة البشرية ، أو لا نتخذ تدابير على الاطلاق ، وسيتحول الفضاء الخارجي الى ساحة لسباق التسلح يهدد البشرية بآبادة لم يسبق لها مثيل • وان أى خطأ يمكن أن يؤدي الى كارثة • ولا يمكننا بأى شكل من الأشكال أن نتهاون في موضوع على هذه الدرجة من الأهمية لمستقبل البشرية •

وهذه هي المرة الثالثة التي يدرج فيها موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح • ومنذ أوائل الستينات ، قبلت الدول الى حد كبير مبادئ وهدفي " عدم اضعاف الطابع العسكري على الفضاء الخارجي " و " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية " وكرستهما في أكثر من صك قانوني دولي واحد • غير أن الاتجاه في التوسع في سباق التسلح لم يتعذر احتواؤه فحسب بل ازداد ازدياداً كبيراً • ولم يكن هذا الموضوع منذ سنوات قليلة بهذا القدر من اللاحاح ، فيجب علينا أن نقول الآن انه أصبح ملحا لدرجة أنه لا يتحمل أى تأخير • وليس من باب الصدفة أن نجحت اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في جمع ثلاثة مشاريع قرارات واعتمدت بتوافق الآراء تقريبا قرارا واحداً يطلب من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر على سبيل الأولوية في موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وهذا يشير الى الأهمية الكبيرة التي تعلقها الدول على هذا الموضوع •

وان الوفد الصيني يشارك الآراء التي أكدها كثير من الوفود وأكدتموها أنتم ياسيادة الرئيس ، وهو أنه اذا وجد سلاح فسيكون من الصعب جدا ازالته من ترسانات الأسلحة ، وأن الالتقاء من اضعاف الطابع العسكري أسهل بكثير من نزع السلاح • وقد قال ممثل استراليا الموقنر في كلمته التي أدلى بها في ١٨ نيسان / ابريل : " اذا ضاعت فرصة أولم ينتبه اليها في حينه ، فيمكن أن تضيع هذه الفرصة الى الأبد " • ولدينا في الصين قول مأثور مشابه : " لا تضيع فرصة ذلك أنه يمكن ألا تتكرر أبدا " • وان السفير باتلر كان يشير الى وضع اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية • غير أنني أرى أن كلامه ينطبق أيضا على موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فالموضوع أصبح اليوم في مفترق طرق حاسم • واذا لم نستطع أن نفعل شيئا ،

فسيصعب علينا أكثر أن نعمل أي شيء في المستقبل • ورغم أن قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية قد أصبح تقريباً موضوعاً مطروقا ، إلا أنه ينبغي أن نستمر في الدفاع عنه بحرارة • ويجب أن نغتني الفرصة قبل فوات الأوان في اتخاذ القرارات الصحيحة ، لننقذ هذا التراث المشترك للبشرية ، ألا وهو الفضاء الخارجي •

ولا نستطيع ، في هذا المجال ، كما هو الحال في مجالات أخرى كثيرة من نزع السلاح ، إلا أن نؤكد دور الدولتين العظميين • فلا يستطيع أحد أن ينكر أن هذين البلدين لاسيما علماؤهما ومهندسوهما وفنيوهما قد ساهموا مساهمة عظيمة في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ولكن لا نستطيع أن ننكر أيضا أن هذين البلدين نفسيهما بدأ يعرضان الفضاء الخارجي للخطر • فهما القوتان الفضائيتان الوحيدتان اليوم • ولدينا تماما الحق في أن نطلب منهما ألا يستخدما إنجازاتهما العلمية التي هي ثمرة حكمة وعمل الانسان الا لمصلحة البشرية ، وعدم اسبام استخدامها عن طريق تحويلها الى الأغراض العسكرية • وهما يتحملان مسؤولية خاصة لا يمكن أن يتهربا منها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وينبغي ألا يكتفيا بالتفوه بالأقوال السلمية بل أن يتوليا مسؤولياتهما عن طريق القيام بأفعال ملموسة وذلك لمصلحة البشرية ، بما في ذلك مصلحتهما •

وإن نؤكد أهمية والحاج لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لا نستخف بتعقيد المسألة • فالتحليل المنهجي الذي قام به سفير السويد الموقر السيد ايكوس في الكلمة التي أدلى بها في ٢٢ آذار / مارس ، والسفيرة فيورين في الكلمة التي ألقتهما اليوم ، بشأن شبكات الأسلحة الفضائية المتنوعة الموجودة ، فضلا عن تلك الشبكات الموجودة في مرحلة التطوير كان تحليليا مثاليا • وإن تعقيد المسألة ينبغي أن يكون سببا اضافيا لنا للبدء في المفاوضات ، في أقرب وقت ممكن ، لا حجة لتسويق المفاوضات •

وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية ، في رأينا ، منع كل الأسلحة الفضائية ، بما في ذلك الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية التي تخل بتوازن الفضاء الخارجي • وينبغي أن يتضمن ذلك حظر تطوير وتجريب وانتاج ونشر واستخدام هذه الأسلحة وتدمير شبكات الأسلحة الفضائية القائمة • ومن المسلم به أن ذلك لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة كثيرة • وفي هذا الصدد ، تستحق سلسلة التدابير التي ينبغي ويمكن اتخاذها ، كما اقترح السفير ايكوس ، أن تدرس دراسة متأنية •

ونحن ندرك أنه من الصعب القيام بمناقشة شاملة لكل المواضيع ذات الصلة مرة واحدة • ومع ذلك ، نستطيع على الأقل أن نبدأ بأكثر المواضيع أساسية وأقلها جدلا • ونرى أن تعريف الأسلحة الفضائية مسألة أساسية • وإن تحقيق نجاح في هذه المسألة سيعطي زخما لعملية المفاوضات كلها المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وإن تعريف الأسلحة الفضائية ليس موضوعا جديدا • فلقد قدمت بعض الوفود في الماضي اقتراحات بهذا الشأن • ويود الوفد الصيني أن يحاول هنا أيضا ويقترح مؤقتا ما يلي :

إن الأسلحة الفضائية هي أجهزة أو منشآت ، موضوعة في قواعد موجودة اما في الفضاء أو في البر أو في البحر أو في الجو ، وتهدف بصفة خاصة الى الهجوم على المركبات الفضائية

أو تدميرها في الفضاء الخارجي أو اعطابها أو اصابة عملها الطبيعي بخلل أو تغيير خط مسارها ، وهي أيضا أجهزة أو منشآت موضوعة في الفضاء (بما في ذلك على القمر وغيرها من الأجرام السماوية) وترمي بصفة خاصة الى الهجوم على الأجسام في الجو وفي البر والبحر أو اعطابها ، أو اصابة عملها الطبيعي بخلل •

ولا نعتقد أن هذا التعريف كاملا ، فربما يحتاج الأمر الى مزيد من التفكير والتمعن لكي يدل التعريف على خصائص الأسلحة الفضائية بعبارات موجزة ودقيقة • وان هدفنا هو توجيه النظر الى الموضوع وتسهيل البحث المشترك •

ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو فعلا مهمة صعبة • غير أننا ينبغي ألا ننسى جانبا أكثر ايجابية • فقد سرد وحلل عدد لا بأس به من الوفود المعاهدات والاتفاقات القائمة وغير ذلك من الوثائق القانونية الدولية المتصلة بالفضاء الخارجي • ورغم عيوب هذه الوثائق والالتفات التي فيها فإنها تؤكد عموما المبدأ الأساسي القائل بأن الفضاء الخارجي يجب أن يستخدم للأغراض السلمية • وان معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ تنص كذلك على أن أنشطة الدول في الفضاء الخارجي ينبغي أن يضطلع بها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة • وجاءت هذه الانجازات نتيجة الجهود التي بذلتها البلدان طيلة سنوات كثيرة • وعلى هذا الأساس ، ينبغي أن يكون من الممكن وضع صك قانوني دولي عن طريق المفاوضات لمنع الأسلحة الفضائية منعاً شاملاً •

وقد عقد خلال هذا الشهر ، بزعامتكم ، مزيد من المشاورات بشأن انشاء هيئة فرعية لدراسة هذا الموضوع • غير أننا للأسف لم نتوصل الى اتفاق بهذا الشأن • ونظرا لأن دورة الربيع على وشك الانتهاء ، فان الوفد الصيني يأمل باخلاص أن كل الوفود ستسعى ، بنفس الروح التي سادت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما اعتمدت في دورتها الثامنة والثلاثين قرار منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لايجاد قاسم مشترك وتطرح جانبا الاختلافات البسيطة من أجل التوصل الى اتفاق بشأن انشاء هذه الهيئة الفرعية في أقرب وقت ممكن أثناء الدورة الصيفية ، ان لم يكن في آخر وقت من الدورة الحالية • فقد كلفت شعوب العالم هذا المؤتمر بمهمة كبيرة وهي مهمة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ويجب ألا نخيب آمالها •

الرئيس : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وهكذا نختم قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

ولدي الآن بعض الاعلانات • أود أن أعلم الأعضاء أن اجتماع فريق الاتصال بشأن البند ١ من جدول الأعمال " حضر التجارب النووية " ، المقرر عقده في الساعة ١٥/٣٠ اليوم ، لن يعقد لأن المشاورات مستمرة • وسوف أعلم الممثلين عن طريق المجموعات المختلفة بالزمن والمكان الجديدين لاجتماع فريق الاتصال هذا •

وبناءً على طلب رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، السفير فيفودا ، أو أن أعلم المؤتمر أنه ينوي عقد المشاورات مع هؤلاء الممثلين الذين سيحضرون عمل اللجنة المخصصة في قاعة الاجتماع الأولى ، يوم الأربعاء الساعة ١٥/٣٠ • وكما يعرف الأعضاء ، هناك قائمة طويلة ممن

المتحدثين في جلستنا العامة ليوم الخميس • و عليه أود أن اقترح أن نبدأ في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً بدلاً من الساعة ١٠/٣٠ • وبما أنه لا يوجد عمل آخر اليوم ، أنوى أرجاء الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠ • ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥